

مفترق طرق
«لبنان الكبير»سيمون كرم
محام لبناني وسفير
سابق في واشنطن

«كانا خلقنا للنوى وكانما حرام على الأيام أن نتجمعا» يعود الرئيس إيمانويل ماكرون إلى بيروت في مئوية لبنان الكبير، بعدما استلحقت زيارته الخاطفة أنهارا للبلاد، كان في طريقه ليصبح شاملا؛ يتجاوز الدولة المدانة والمتفسخة ليطال الأسس التي قام عليها الكيان اللبناني. استوعب الرئيس الفرنسي صدمة الناس، وأطلق مبادرة دبلوماسية، أصبح واضحا الآن أن الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية مشاركة فيها طوعا أو قسرا.

إيران ومعها حزب الله ابتلعا الضربة التي وجهتها إسرائيل لهما في المرفأ، وهي مؤلفة من أسلحة وأمونيوم يستخدم لإنتاج مزيد من الأسلحة. وقبل هذا المحور التفاوض حول مصير ما تبقى من هذه الموارد في سائر مرفأ البلاد ومناطقها؛ صورايق دقيقة وغير دقيقة؛ أوضاع الجنوب ترسيما للحدود برا وبحرا؛ التطبيق المزمع لخروج قوات الحزب من المنطقة على يد القوات الدولية؛ ترسيم الحدود مع سوريا، وضبطها بواسطة الجيش، بعد تصويب انحراف سلوكه الفاضح تجاه المحتجين المتظاهرين، واستطرادا الاستعانة بالقوات الدولية.

طريق إنقاذ «لبنان الكبير»
تبلغها زعماءه، بمن فيهم
حزب الله في قلب المبنى
الذي شهد إعلان قيامه، إنها
شروط استمراره ضمن الحيز
الجغرافي المعترف به بين
الناقورة والنهر الكبير

إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، قبلت التفاوض لتحقيق هذه الأهداف؛ واستدراكا للمسؤولية الإسرائيلية عن الخسائر الكبيرة في الأرواح التي تسببت بها ضربة المرفأ؛ بمعزل عما إذا كانت هذه الخسائر مقصودة، أم أنها حدثت نتيجة خطأ في التقدير العسكري أو السياسي أو مزيج من الإثنين.

فرنسا مستعدة لتولي دور محوري في هذا التفاوض؛ حرصا على لبنان، وحرصا على دور فرنسا في لبنان وفي المنطقة.

إنه تفاوض بعد جولة قتال أفضت إلى نتائج محددة، عبر عنها خطاب نصراله الأخير؛ وفيما الأسلحة لا تزال مشهورة ومخزرة والإصبع على الزناد؛ تفاوض مجاله الزمني وجيز يقاس بالأسابيع المهددة؛ قوى دولية وإقليمية وإزنة سوف تشارك وتواكب، مثل دول الخليج العربي وتركيا، بريطانيا وألمانيا، روسيا والصين؛ الرئيس الفرنسي سوف يعود ليكون بين اللبنانيين في تذكارات المئوية التي أصبحت أي شيء إلا احتفالا؛ التفاوض المزمع لا جلوس فيه إلى طولة، معظمه سري سوف ينتج، إذا نجح، تفاهات تتبلغها القوى المحلية فتطبقها راضية أو مكروهة حسب موقعها واصطفاها؛ كمثل التفاهات التي قامت إثر «14 آذار 2005» و«حرب تموز 2006» و«اجتياح بيروت 2008»؛ «وما الحرب إلا ما علمتم وذاقتم»...

طريق إنقاذ «لبنان الكبير» تبلغها زعماءه، بمن فيهم ممثل حزب الله في قلب المبنى الذي شهد إعلان قيامه قبل مئة عام. إنها شروط استمراره موحدا ضمن الحيز الجغرافي المعترف به بين الناقورة والنهر الكبير، من البحر المتوسط حتى التحوم

الجغرافية المتعارف عليها، بانتظار ترسيمها دوليا، لسلسلة جبال «أنتي لبنان»؛ ولنا للجماعات التي ارتضته موطنها لها، بيت فيه منزل لكل واحدة منها، ملاذا وملجأ من صروف الدهر ونكبات الزمن.

شروط «قصر الصنوبر» تمر بالغرب الذي يمسك مفاتيح تحقيقها، المالية والاقتصادية والسياسية؛ إيران مستنادة ومعها سوريا؛ إسرائيل قدمت طلب انتساب لن يقبل في الظروف السائدة حاليا.

إنها شروط تلقى قبولا تلقائيا، يكاد يكون طبيعيا من قبل اللبنانيين الدرزي والسنة والمسيحيين؛ ومن المرجحيات المعنوية والسياسية لهذه الجماعات، كمثل الفاتيكان والدول العربية المؤثرة.

هو برنامج يتقبله السواد الأعظم من اللبنانيين، رغم صعوبة تطبيقه وانعكاس هذا التطبيق على طريقة ومستوى العيش في البلاد؛ يقبله الناس من موقع اشتراكهم في المواطنة الواحدة، من حيث هي البعد الآخر الجوهرية في هويتهم الغنية بأبعادها.

ما جرى منذ 17 أكتوبر 2019، وما هو مستمر وعاد وتجدد زخمه منذ ماساة الرابع من أغسطس، شهادة صارخة على ترقق المواطنين إلى إصلاح دولتهم، كمرحلة لا بد منها لتجاوز الصيغة الطائفية القائمة إلى ما هو أفضل منها. يشترك في هذا الطموح سواد أعظم من اللبنانيين نسبة الشباب بينهم طاغية؛ ونسبة المواطنين الشيعة ليست قليلة، وإن صعبت ظروف تعبيرهم عن حاجاتهم ومصالحهم وخلقناهم، إزاء الأوضاع الخاصة التي تعيشها بيئتهم الاجتماعية منذ عقود.

رغم ذلك، لا وقت لإجراء انتخابات مبكرة، ولا حاجة إلى ذلك؛ نتاجها لن يتغير الكثير إزاء المفترق الوجودي الذي يواجهه الجماعات اللبنانية.

الرئيس الفرنسي راجع بعد أقل من ثلاثة أسابيع؛ هناك مجال لصيغة لبنانية متجددة؛ تحفظ وحدة الكيان وتجدد بنية الدولة، وتنعش انتماء اللبنانيين إلى وطنهم. لا تتسع هذه الصيغة لما تبقى في لبنان من مكونات الجسر الإمبراطوري الإيراني، المتداعي عبر دول الشرق؛ في المقابل هناك مكان للشعب اللبنانيين، مواطنين وطاقمة، على قدم المساواة مع مواطنيهم وسائر الطوائف المكونة للوطن الملائد.

يتوقف على قبول زعمائهم بموقعهم في لبنان احتمال وقف الحرب الإسرائيلية عليهم وعلى البلاد، أو استمرارها بعد ضربة المرفأ؛ كما يتوقف على قرارهم بقاء لبنان كيانا جاعا أو تعرضه للتفكك؛ لأنه لا عصد لهم داخل البلاد إزاء ما يمكن أن تقوم به إسرائيل من جراء استمرار انخراط حزب الله في حربها ضد إيران المدعومة من أميركا. وإذا كانوا لا يزالون مقيمين على وهم التغطية المسيحية لأعمالهم عبر عون وحزبه، فإن لهم في الأحداث الجارية في المناطق المسيحية منذ 4 أغسطس خير عبرة.

عند صدور الحكم باغتتيال رفيق الحريري سوف يتوقف على استمرار انخراط حزب الله في محور إيران من عدمه، جنوح السنة اللبنانيين للعفو عما مضى، أو دعوتهم للثأر لزعيمهم القتيل، وسائر القتلى من سوريا إلى العراق؛ وإلى استعارة الحرب الأهلية، أو «الفتنة» الأشد من القتل في دار الإسلام» حتى نهايتها المحتملة. إنها الحرب الرابعة منذ انبلاج الدعوة وقيام الدولة وانتشار الحضارة؛ والثلاث التي سبقتها.

مراجع أهل البيت وكمائهم أدري بما آلت إليه والوا. لا يتحمل زعماء الشيعة اللبنانيين وحدهم وزر القرار الوجودي ووطايتهم؛ المسيحيون يتعين عليهم الإقرار أن ما مضى لن يعود؛ والسنة أن يقلعوا عن وهم أنه كانت لهم سلطة في ما كان قائما، وهو الآن أبل إلى العدم، وهم ليس منه براء.

الخلافا في الأول من سبتمبر، سوف يعرف اللبنانيون إذا كان خيارهم في «العيش معا» لا يزال ممكنا، أو أن كل امرئ سوف يتعين عليه أن يتدبر أمر حياته.

انتفاضة اللبنانيين..
مطالب مشروعة وعقبات موضوعيةعدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

لم يكن المنصفون في الإقليم والعالم، قد أنكروا على شعب لبنان حقه في المطالبة بإسقاط الطبقة السياسية بكل ألوانها وعناوينها. وعلى قدر ما في شعارات المطالبة بالإسقاط من الرومانسية المتخيلة للأجوبة عن أسئلة هذا الإسقاط، إلا أنها تستغل تحافظ على وجهتها، إلى ما بعد سقوط الحكومة أو سقوط البرلمان.

بعدت يفرض السؤال الشهير نفسه ويتداعى: ما العمل، وكيف يمكن أن يولد أو يصعد صف سياسي جديد، مستقل الحكم، ويصحح، ويبدأ أولى الخطوات في اتجاه المصححات؟

مثل هذه الصعق من الأسئلة، تُرهب عقول الشعوب الرابضة تحت سلطات استبدادية أو أشكال من الدولة، قامت أساسا مخالفة لنظريات الدولة ومرجعياتها الفكرية، لاسيما وأن صانعي البلاء، في أي بلد ذي سلطات مستبدة أو نظام طاقتي، يستبقون أفعالهم، بوضع السواد أمام الأجوبة عن أسئلة البدائل، إذ يحسبون ويتخذون تدابيرهم مبكرا، لجعل أجوبتها مستحيلة أو شديدة الصعوبة.

فهم يواظبون على احتواء السياسة، وتجريف المجتمع مما يتبقى منها، بوسائل الخنق والنصفي والإقصاء والتهميش، أو إشهار البطاقة الحمراء، لنزع الأهلية والحدارة عن وأقدين جدد بأفكار جديدة، وهم أيضا يحارزون من أي بؤر خارجة عن الولادات المعتمدة، ويحرصون على التراضي في ما بينهم، باقتسام الصلاحيات الموصولة بالمال وبخطوط الترويج، إن لم يكن لديهم الزعيم الذي تتحني له كل الهامات؛ الطبقة السياسية، هي المتوافقون موضوعيا على طبائع اللعبة في السياسة الداخلية، حسب طبيعة كل بلد، ووفقا لنطاق التنوع في المجتمع، ولا تترك هذه الطبقة، أي هوامش لغيرها. معنى ذلك أن ما يطالب به شعب لبنان، لا تكفيه عملية تاريخية واحدة، لتغيير طبقة السياسية وإحلال طبقة جديدة مكانها.

فمنذ أن اندلعت ثورة الشارع اللبناني، أو منذ أن بدأت إرهابات الثورة، مع الأزمة الاقتصادية، ومع إعلان الحكومة في أكتوبر 2019 عن خطط لفرض المزيد من الضرائب على البنزين والتبغ، إضافة إلى استحداث ضريبة على استخدام تطبيقات المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت، لاسيما تطبيق «واتساب»، سُمع الهدير الشعبي المطالب باستعادة الأموال المنهوبة، وفي محاذاة ذلك الهدير، كان هناك سيل من الأسئلة

المرهقة: من يستعيد أموال من؟ وكيف وفي ظل أي نظام، أو شفاعة أي قوة؟ اللبنانيون في الحقيقة، يوجهون في هذه اللحظات، نظاما عجيبا وإعجابيا في قدرته على البقاء. فهو، ببعض طبائعه، ينتج الأزمة تلو الأخرى، وهو نفسه الذي يقدم الحلول لكل أزمة. مستعينا ببعض الآخر من هذه الطبائع. صحيح هذه المرة، لم تجد نغما معالجة الأزمة بمنطق نتائجها، كما في كل مرة، من خلال قرارات التغيير الفوقية واستخدام أوراق اللعب، لتغيير الوجود، من داخل العدد الكامل لأوراق اللعبة.

ومن البديهي أن من يعالج أزمة بمنطق نتائجها، وليس بمنطق أسبابها، يظل يتوقع تكرار المشكلات طالما أن الأسباب تظل موجودة؛ في الكرنفال، يؤدي السياسة من رموز الطوائف أدوارهم، بمهارات لفظية لا يقدر عليها أربع منطلي السينما. عندئذ، يكون بمقدور من تخصص في مرحلة سابقة في تجهيز المخفحات وتفجيرها في عابري السبيل، أن يصبح داعية للمحبة والرفق والتأسي على جراح العاصفير.

أما من يبيع الطائفة والوطن والحلفاء، ويحرض على الحرب ثم يشعلها، ويبدل تحالفاته من الضد إلى الضد، لكي يصل إلى طموح في رئاسة أو وزارة، فيمكن أن يطرح نفسه راعي الأمان والتسامح والوئام والترفع عن المناصب. ويتحول السارق إلى دور الزاهد الذي يعظ ويتحدث عن فضل العفة ونظافة اليد والرضا بالمقسوم، فهكذا تؤخذ الأدوار وتتمادى في الزمن، داخل الأنظمة الفاسدة.

في إطار هذه الصيغة، استمر النظام اللبناني بمحاصصاته والإعبي، التي أعيت الشعب وأفقرته، وكما ظهرت بوادر قلق شعبي على المستقبل وعلى الأرزاق، تعلق فجأة نبرة التطير من الفلسطينيين، ويختلق الفاسدون خطرا فلسطينيا على اللبنانيين، أو خطرا من أي جهة أخرى؛

كيف ينشأ نظام جديد من داخل رحم هذه الصيغة؟ في المقاربة الرومانسية الجديدة، للجواب عن هذا سؤال، سُمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يتحدث عن ضرورة إبرام «عقد اجتماعي» جديد، ومقصده في هذه المقاربة، العودة إلى المرجعية التي قامت عليها أساسا فكرة الدولة الحديثة، التي أطلقها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو عام 1762.

اجتماعيا على طريقة روسو. فهو الذي اقتطع الأرض من سوريا لصالح طائفة محددة. وعندما واجه الفرنسيون مشكلة وجود سكان من طوائف وديانات أخرى، لم يفكروا في جان جاك روسو، وإنما تركوا مصطفى الخناس رئيس الوزراء المصري، والملك عبدالعزيز آل سعود، يرعيان معا، اتفاقا على عقد جديد، لتحديد الحصص في الدولة، وكان بمقدور مثل ذلك العقد في زمنه، أن يمر وأن يشكل أساسا للتراضي، لكنه لم يعد يناسب الألف الثالثة التي أوشكت على إنهاء ربع مؤيبتها الأول.

مطالب الشارع اللبناني الأساسية، صعبة التحقق، فإن كان سهلا سقوط الحكومة، أو حتى سقوط مجلس النواب وحدوث فراغ دستوري، فلن يكون سهلا سقوط الطبقة السياسية. فإن سقطت الحكومة ومجلس النواب استغل هناك أسئلة معلقة، وهذه مشكلة شبيهة بمحنة كل شعب عاف حكومته وسُم حتى من الوطنية نفسها، بسبب فساد من يحكمون. ففي المثال اللبناني المعقد، لا يمكن أن تلبى المطالبات، بغير كسر المنظومة السياسية كلها والقائها في سلة المهملات، وهذا أمر يصعب تحقيقه، وسيكون الطريق إليه أشبه بطريق الآلام. هوامش للمناورة وقد بدأت فعلا في خطف شعارات الثائرين بادعاء تبنيها. لكن النظام ليس هو الحكومة، وكما أن الخروج من مجلس النواب ليس هو الخروج من الطبقة السياسية.

ولو سلمنا جدلا بأن هذه الأخيرة ستخفي طوعا، فمن من بين الثائرين أو من بين مؤيديهم من النخب الفكرية والثقافية (أي من خارج الطبقة السياسية) يعرف أين يمكن العثور على عصب النظام، واستتلاته الخارجية، لكي يحتويه ويبدد في إصلاحه.

